

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٨٣٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة اثني عشر شهرا اعتبارا من تاريخ ذلك القرار.

وفي ذلك القرار، كما في غيره من القرارات السابقة له التي تنص على تمديد ولاية البعثة، أقر مجلس الأمن بأن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر أساسي لكي تتمكن البعثة من أداء عملها. بما يخدم مصلحة شعب العراق. ومن ثم، فقد أهاب بحكومة العراق وبالذول الأعضاء الأخرى أن تواصل توفير الأمن، والدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق.

وكما تعلمون، فقد ظلت الأمم المتحدة تعتمد تحقيقا لهذا الغرض على أمور من بينها ما توفره القوة المتعددة الجنسيات في العراق من أمن ومن دعم لوجستي، عملاً بالسلطة الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والقرارات اللاحقة له المتعلقة بهذه المسألة، بما فيها آخر تلك القرارات، وهو القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وترد تفاصيل الترتيبات المتعلقة بتوفير القوة المتعددة الجنسيات في العراق لذلك الدعم الأمني من الاتفاق المتعلق بإرساء الأمن اللازم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي أبرمته الأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الدولة المسؤولة عن قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.



ووفقا للفقرة ١ من منطوق القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، من المقرر أن ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الإذن الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، المنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وبالنظر إلى توقيع حكومي العراق والولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ للاتفاق المتعلق بانسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال فترة وجودها المؤقت في العراق ("الاتفاق المبرم بين العراق والولايات المتحدة")، فإنني أعتقد أنه لن يتم تجديد الإذن الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بإرساء الأمن اللازم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سوف ينتهي أيضا، وفقا لأحكامه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ذكرت في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2008/688) أن الأمم المتحدة لا تزال تعمل في بيئة أمنية معقدة في العراق، ولا يزال من الضروري أن يجري توفير الأمن والدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق، ليس فقط من جانب حكومة العراق، ولكن أيضا من جانب الدول الأعضاء الأخرى. وفي الوقت نفسه، وكما اعترف مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن أمن موظفي الأمم المتحدة لا يزال يشكل أمرا أساسيا كي تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بل ووجود الأمم المتحدة الأعم في العراق، من أداء المهام المناطة بهما.

وأفهم، في ضوء الاتفاق المبرم بين العراق والولايات المتحدة، أن قوات الولايات المتحدة الأمريكية ستظل في العراق، بموافقة حكومة العراق، إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأفهم أيضا أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لأن تستمر تلك القوات، بموافقة حكومة العراق، في توفير الأمن، كما كان شأنها حتى الآن، وكذلك توفير الدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق.

وفي ظل هذه الظروف، أعزم السعي إلى إجراء مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوصل إلى إبرام اتفاق معدل يحدد ترتيبات تفصيلية بشأن استمرار قوات الولايات المتحدة في العراق في توفير الدعم الأمني لوجود الأمم المتحدة في العراق، بحيث يحل محل الاتفاق المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وفي الوقت ذاته، أعزم إبقاء حكومة العراق على علم تام بتلك المفاوضات، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تُحترم سيادة العراق احتراما تاما في أي اتفاق جديد تبرمه

الأمم المتحدة مع حكومة الولايات المتحدة، وأن يكون ذلك الاتفاق متماشيا بصورة كاملة مع الشروط التي وافقت بموجبها حكومة العراق على بقاء قوات الولايات المتحدة في العراق لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وأكون ممتنا لو أمكنكم تأكيد موافقة مجلس الأمن على هذا المسار. وسأشرع على وجه السرعة بمجرد تلقي ذلك التأكيد في فتح باب تلك المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أن يجري بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إتمام المفاوضات وتوقيع الاتفاق المعدل.

(التوقيع) بان كي - مون
